التقرير الشهري لمشروع اخبار ميتر العراق

تغطية خاصة للمحتوى الإعلامي الذي نشرته القنوات والوكالات الإعلامية

المدة التي يغطيها التقرير ١ الى ٣١ كانون الثاني ٢٠٢٤

التقرير الثاني لمشروع اخبار ميتر العراق ويتضمن نتائج رصد المحتوى الاعلامي لـ 12 قناة اعلامية ووكـالة اخبارية فـي العراق، وحـسب تـصنيف مركز الإعلام الرقـمي للقنوات الأكثر متابعة ومشاهدة محليا.

إعداد

وسام جعفر

تمارة عماد

المقدمة:

لا شك بان الانتقال الى الديمقراطية في العراق رافقه انفتاح وازدياد غير مسبوق في عدد القنوات الإعلامية والوكالات الإخبارية المحلية، والتي ربما كانت بمثابة سلاحا ذو حدين في بعض الازمات التي تعرض لها المجتمع والعملية السياسية في العراق. اذ مثل هذا الانفتاح، بداية حرية الاعلام التي كفلها الدستور وعدم احتكار السلطة لوسائل الاعلام من جهة، غير انه مثل من جهة ثانية، تحديا في التزام المؤسسات الإعلامية بأعلى معايير المهنية والمصداقية في نشر وبث المحتوى الإعلامي، وتعزيز الممارسات التي تؤكد أهمية المصداقية مقارنة بسرعة نقل المعلومة، والمهنية الإعلامية التي تجرد الاعلامي من أي انتماء، او توجه سياسي، او تعاطف الاحداث السياسية التي تجري من حوله، أي باختصار ان لا ينحاز تحت أي ظرف كان ويكون بمهنية مطلقة مجرد وسيلة تنقل الحقيقة.

لضمان هذه الجودة في الاعلام، ثمة مواثيق، ومدونات لوائح سلوك تم اعتمادها عالميا، أصبح ضروريا على أي مؤسسة إعلامية ان تلتزم بها. ونحن في مشروع اخبار ميتر العراق وبالتعاون مع عدد من المؤسسات الدولية والإقليمية استطعنا تطوير منهجية عمل تعد الأولى من نوعها في العراق لرصد الانتهاكات في المحتوى الإعلامي وفق ثلاثة معايير أساسية هي المصداقية والاحترافية ومعايير حقوق الانسان. تم مراعاة جميع القوانين واللوائح الداخلية العراقية ذات الصلة برصد المحتوى الإعلامي في هذه المنهجية، واهمها لائحة قواعد البث التي اعتمدتها هيئة الاعلام والاتصالات.

وكان جديرا بالملاحظة بمجرد انطلاق المشروع، ان يبدو جليا في نظرنا وبناء على المعايير التي اعتمدناها في التقييم، ان ثمة مستويان من الأخطاء التي تقع فيها القنوات الفضائية والوكالات الإخبارية عادة. فهناك الأخطاء الشائعة والتي غالبا يرتكبها صحفيون غير متمرسين، ونظرا للسرعة التي تود وسائل الاعلام نقل المعلومة الى جمهورها. وهو امر لا يشترط ان يكون متعمدا، بقدر تهاون القناة التلفزيونية مع معايير التحرير والمراجعة، وتكيفها مع بلد تجري فيه الاحداث السياسية بسرعة كبيرة، وأصبح متأثرا بالأحداث التي تجري في محيطه الإقليمي والدولي. اما على المستوى الثاني، فكان واضحا ان بعض المحتوى الذي تنشره القنوات والوكالات لا يخلوا من تعمد في الانحياز الى وجه نظر معينة، لاسيما في القنوات التي يعتقد بانها ممولة من قبل أحزاب سياسية، ويظهر هذا التعمد في بعض المقالات والتقارير الإخبارية التي يجري فحصها، كممارسة تهدف الى تضليل الجمهور، وتشويه الحقيقة، او الترويج لأجندات سياسية. كما لا تتردد بعض القنوات في ان تكون واجهة لنقل الشائعات وتصدير محتوى يتضمن التشهير وانتهاك مبادئ حقوق الانسان. يعد هذا التصنيف ذو أهمية كبيرة، نظرا لكون النوع الأول من الأخطاء الشائعة، يمكن معالجته، وفي الغالب، لن تمانع قناة اووكالة تلفزيونية من محاولة عدم الوقوع في هذه الأخطاء، رغم ان هذا الامر سيجعلها تفقد ميزة الاسبقية في نشر الاخبار، وسيتطلب مأسسة عالية.

غير ان المعالجات تبدو معقدة للنوع الثاني من الأخطاء، وعلى الأكثر ما لم تنجح الوكالات والقنوات الإعلامية في الوصول الى مصادر مستقلة للتمويل، او ان تتحول الى مؤسسات ربحية قادرة على تمويل نفسها من عوائدها، او الانتقال للعمل في الفضاء الرقمي غير المكلف، فان هذه الظاهرة ستبقى تحديا بالغ الأهمية في العمل الإعلامي، ولا نستطيع ان نفعل ازائها سوى توعية الجمهور، وتعزيز دور المؤسسات (سواء كانت حكومية او غير حكومية) التي يقع في صلب اختصاصها مراقبة المحتوى الإعلامي.

ولهذا، لن يكون غريبا لمن يطلع على التقارير التي يصدرها مشروع اخبار ميتر العراق، عدد الاخبار والتقارير التي يرصدها فريق المشروع، وتتضمن نقل وجهة نظر واحدة، ومصادر مجهولة، والآراء فيها غير متوازنة، وعدم الإشارة الى المصادر في حالة النقل والاقتباس، والخلط بين المعلومة الخبرية وتعليق الاعلامي الشخصي.

نترك بين ايديكم، تقرير مشروع اخبار ميتر العراق لشهر يناير/ كانون الثاني ٢٠٢٤، ونضع أنفسنا ومحتوى تقاريرنا تحت المراجعة والفحص، ويحدونا الاهتمام بالاستماع الى أي تعليقات او توصيات من شانها ان تحسن المشروع.

أولا: المنهجية ونطاق التقرير:

في هذا التقرير، نقدم تحليلاً شاملاً لتغطية 12 قناة فضائية ووكالة أنباء عراقية خلال شهر كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٤ حيث قام فريق العمل بانتقاء عينات عشوائية من الاخبار التي تنشرها القنوات والوكالات الإعلامية على مواقعها الرسمية وتحليلها وفق المنهجية التي يعتمدها المشروع.

نعتمد في هذا التقرير منهجية أخبار ميتر العراق، والتي تعتمد على معايير رئيسية هي المصداقية، والمهنية، وحقوق الإنسان. نستخدم هذه المنهجية لتحليل محتوى الأخبار والبرامج المقدمة من القنوات الفضائية ووكالات الأنباء المدرجة في قائمتنا.

في إطار هذا التقرير، تم رصد تغطية 12 قناة فضائية ووكالة أنباء عراقية متنوعة، من بينها: السومرية، العراقية، الشرقية، الحرة عراق، دجلة، العهد، UTV، رووداو، الشفق نيوز، الرابعة ، الفلوجة، العراقية. ويغطي التقرير الفترة من ١ الى ٣١ كانون الثاني ٢٠٢٤.

يكشف التقرير عن نتائج مبنية على تحليل دقيق لتغطية الإعلام من خلال 22 سؤال حول معايير المنهجية الأساسية في مكونات المحتوى الإعلامي من عناوين رئيسة والألفاظ والتعبيرات، وأساليب توظيف الجمل والعبارات والوسائط المتعددة (الصور والمقاطع الصوتية ومقاطع الفيديو). كما تنظر الأسئلة إلى طريقة تعامل الإعلامي/ة مع تصريحات المصادر وما تنطوي عليها من انتهاكات حقوقية.

بلغ عدد الاخبار والمقالات والتقارير التي تم رصدها خلال شهر يناير/ كانون الثاني ٦١ النسبة الأكبر منها كانت من قسم الاخبار السياسية (٤٧ خبر او تقرير)، ورغم أدراكنا بأهمية ان يكون انتقاء العينة متوازنا عبر تحليل المحتوى الإعلامي من اقسام أخرى، كانت انتقاء العينة اقل، حيث كان عدد الاخبار والتقارير التي تناولت مواضيع اقتصادي ٧، اما التي تضمنت وحوادث وقضايا عامة فكان عددها ٥، وخبر واحد لكلا من القسم الفني والاخبار المحلية.

النسبة الأكبر من المحتوى الذي تم رصدها كانت موادا خبرية (٤٨ خبرا) تليها التقارير الصحفية ١٢ تقرير، ولمحات صحفية عدد ١.

أحرزت معظم القنوات والوكالات درجة كاملة في تناسب المادة المصورة مع المحتوى المكتوب وعدم الخلط بين المعلومة الخبرية والتعليق الشخصي، باستثناء الاخبار التي لا ينطبق عليها السؤال. في حين وقعت معظم القنوات في خطأ عدم تقديم المحررين تغطية كافية للموضوع وعدم نسب الصور الى مصادرها

نماذج لإحصائيات الاخبار والتقارير التي تم رصدها خلال شهر يناير/ كانون الثاني ٢٠٢٤ والتقييم الذي حازت عليه حسب أسئلة منهجية مشروع اخبار ميتر. تم التقاط هذه الصور من قاعدة بيانات موقع اخبار ميتر العراق.

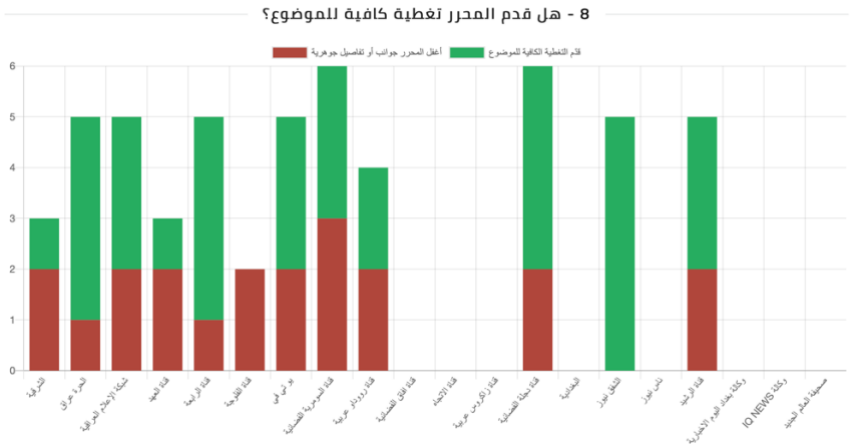

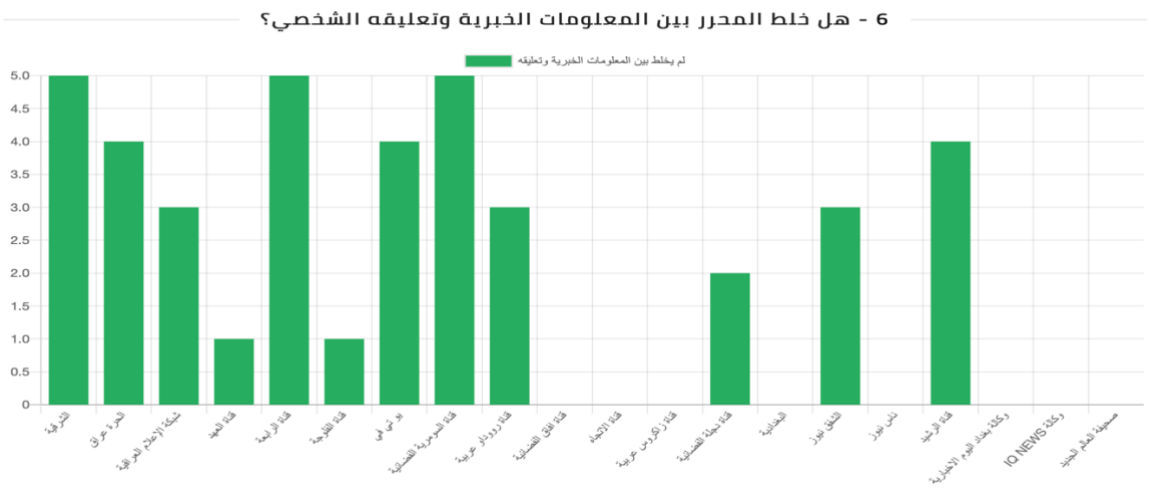

ثانيا: مؤشر القنوات والوكالات

الجدول رقم (١-١) يبين عدد القنوات والوكالات الإخبارية التي تم رصد عينات من اخبارها وتقاريرها مع المؤشر النهائي الذي حصلت عليه. بلغ مجموع عدد الاخبار والتقارير التي تم تدقيقها ٦١ خبر او تقرير خلال مدة شهر وبمعدل ٣ الى ٥ اخبار في اليوم الواحد وبمعدل ٤ الى ٦ اخبار للقناة الواحدة.

جدول رقم (1 – 1)

ت	القناة	نسبة مهنية القناة او الوكالة خلال الشهر	الملاحظات
.1	الحرة عراق	%91	عدد القنوات والوكالات ١٢ عدد الاخبار والتقارير ٦١ بمعدل ٣ الى ٥ مواد إعلامية يوميا ٤ الى ٦ اخبار او تقارير لكل قناة
.2	قناة دجلة	%89	
.3	قناة الرابعة	%87	
.4	وكالة الشفق نيوز	%84	
.5	العراقية	%82	
.6	قناة العهد	%82	
.7	قناة U TV	%82	
.8	قناة الرشيد	%82	
.9	قناة رووداو عربية	%81	
.10	قناة المشرقية	%79	
.11	قناة السومرية	%79	
.12	قناة الفلوجة	%74	

ثالثا: تحليل المواد الإخبارية التي تم تقييمها للقناة الافضل والاسوء.

-قناة الحرة عراق الأفضل خلال شهر يناير:

تميزت قناة الحرة العراق خلال هذا الشهر بحصولها على اعلى درجة في مؤشر التقييم ٩١٪، وحاز عدد من الاخبار والتقارير التي نشرتها القناة على درجة ١٠٠٪ في المؤشر، حيث كانت على درجة عالية من الاحترافية المهنية من حيث الإشارة الى المصادر في حالة النقل والاقباس، وذكر مصادر المعلومات والمواقع والبيانات الرسمية وعدم الخلط بين تعليق المحرر والمعلومة الخبرية. معظم الاخبار التي جرى فحصها تضمنت معلومات صحيحه وموازنة في عرض الآراء وتقديم تغطية كافية للموضوع واستخدام مصادر مناسبة.

في نفس الوقت، تم رصد بعض الأخطاء الشائعة في ٣ من الاخبار والتقارير التي نشرتها القناة، على سبيل المثال في التقرير الذي نشرته القناة بتاريخ ٢٣ يناير/ كانون الثاني ٢٠٢٤ تحت عنوان

قادة من "كتائب حزب الله" وشركة طيران عراقية.. تفاصيل العقوبات الأميركية

وازن محرر التقرير في عرض الآراء، لكنه اغفل جوانب او تفاصيل جوهرية، فهو لم ينقل وجهة نظرشركة الطيران التي وقعت عليها العقوبات، وبعد ان صدرت بيانا رسميا بهذا الصدد. وفي الغالب يتكرر هذا الخطأ الشائع لدى قناة الحرة عراق، حيث تنقل بعض التقارير وجهة نظر واحدة في المواضيع التي تتعلق بالوجود الأمريكي العسكري في العراق، حيث لا يتم نقل وجهة نظر الجهات التي تعارض هذا الوجود.

-قناة الفلوجة خلال شهر يناير:

احتلت قناة الفلوجة الدرجة الأقل في المؤشر لشهر يناير حيث بلغ مؤشر القناة ٧٤٪ وتضمنت العينة التي تم فحصها من اخبار القناة تكرار استخدام مصادر مجهولة او ذكر بعض مصادر المعلومات وعدم الموازنة في عرض الآراء، وغالبا ما تكرر رصد نشر القناة محتوى لا يقدم تغطية كافية للموضوع ويعتمد على تجهيل المصادر.

التقييم العام:

توضح مؤشرات القنوات والوكالات الإخبارية لشهر كانون الثاني تكرار ارتكاب المحررين عددا من الأخطاء الشائعة، غير انه من بين جميع الاخبار والتقارير التي تم رصدها، لم نجد سوى خبر واحد تضمن إهانة، او تشويه، او تشهير لفرد او مجموعة ضمن المحتوى، في احد الاخبار التي نشرتها قناة السومرية. ورغم ان العينة قد لا تكون كافية لإعطاء تقييم دقيق وموضوعي لكنه يؤشر من دون شك، انه في الأوقات التي لا تشهد الساحة السياسية أزمات، فان عدد الانتهاكات ذات الصلة يكون اقل.

ومن بين المؤشرات المهمة التي رصدها فريق العمل لهذا الشهر، انه لم يتضمن أي من الاخبار غطتها العينة تلاعب في المعلومات او في سياق عرضها، كما موضح في الصورة ادناه التي تم اخذها من قاعدة بيانات الاحصائيات الموقع الالكتروني للمشروع:

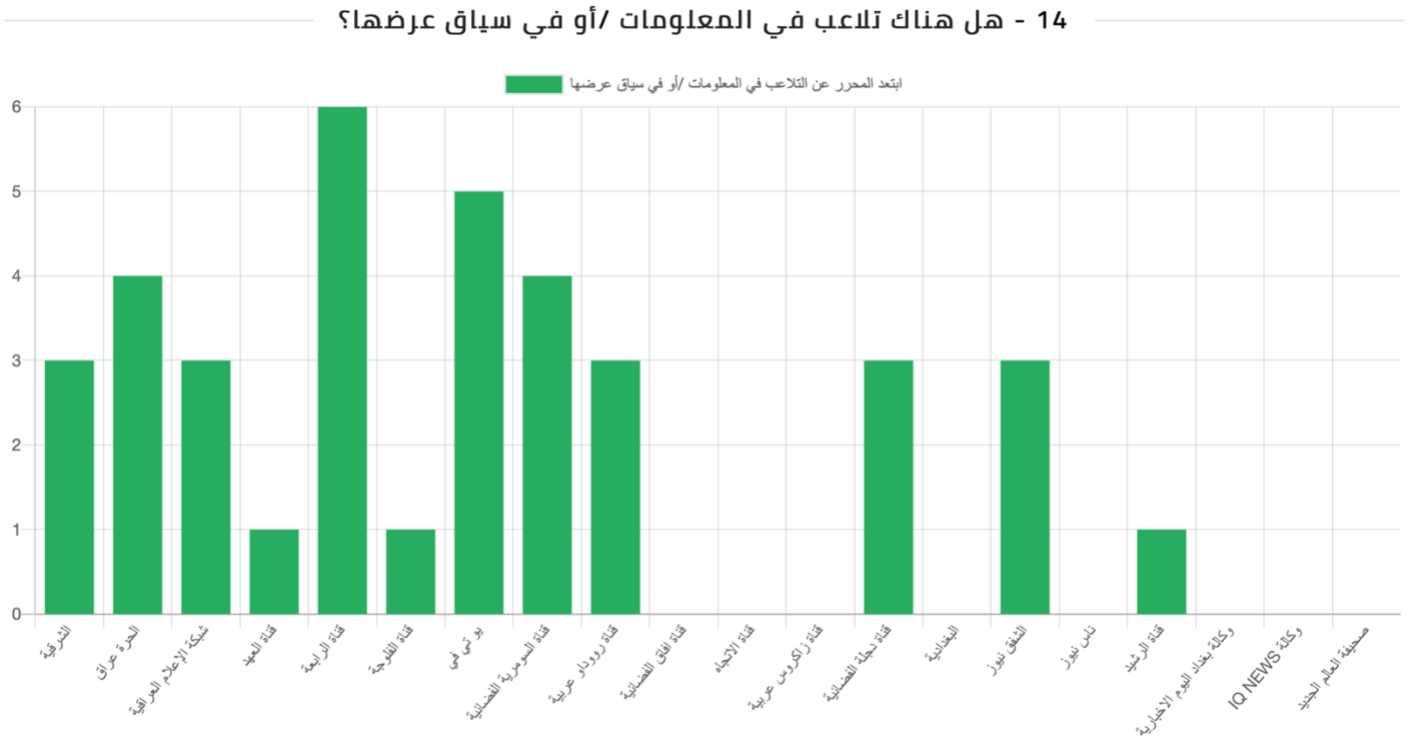

في نفس الوقت، حازت قنوات كلا من الفلوجة (مؤشرها ٧٤٪) والسومرية (٧٩٪) والشرقية (٧٩٪) و رووداو عربية (٨١٪) على اقل درجة في المؤشر بسبب الاستمرار في تكرار الأخطاء الشائعة. على سبيل المثال في الخبر الذي نشرته قناة الشرقية بتاريخ ٣٠ يناير/ كانون الثاني ٢٠٢٤ تحت عنوان:

فضيحة مدوية تهز وزارة الهجرة العراقية

اعتمد محرر الخبر المقتضب على مصادر مجهولة واعتمد عنوان مضلل، حيث ان متن الخبر أشار الى تصريح للنائبة فيان دخيل مؤتمر صحفي بانها ستقدم ملفات فساد تتعلق بوزارة الهجرة والمهجرين وتضعها ضمن ملف استجواب الوزيرة، لكنه لم يتضمن أي فضيحه.

في إطار ممارسات مشابهة، نشرت قناة السومرية ربورتاج بتاريخ ٢٠ يناير/ كانون الثاني تحت عنوان:

خفايا جلسة انتخاب رئيس البرلمان بدأت تتكشف

حيث تمت الإشارة الى ان من بين خفايا الجلسة التي عقدها البرلمان لانتخاب رئيسه الى حدوث عمليات شراء للأصوات بلغت اكثر من ١٠٠ مليون دولار مع نشر وثائق احدها صادرة عن مكتب النائب الأول لرئيس اللجنة المالية عن تواجد اشخاص جلسة اختيار رئيس المجلس التي انعقدت يوم ١٤ يناير/ كانون الثاني، ووثائق أخرى طالبت بالتحقيق في تصريحات وردت عن أعضاء مجلس النواب خلال استضافتهم في برامج تلفزيونية عن عرض رشاوى على النواب لشراء أصواتهم، حيث اكتفى المحرر بنشر هذه الوثائق، وربطها باستنتاج عرض مبلغ قدره ١٠٠ مليون دولار لشراء الأصوات، لكنه لم يشر الى مصدر تلك الوثائق كما أشار الى مصادر مجهولة لم يذكر سبب تجهيلها.

وكثيرا ما تعتد وسائل الاعلام في العراق بالوثائق الرسمية حين تحصل عليها، وتعد الاخبار التي ترفق معها أي وثيقة رسمية لإحدى مؤسسات الدولة، بانها معيار كافي للمصداقية حتى وان كان محتوى الوثيقة يتحدث عن طلبات للتحقق في مزاعم او اخبار تم تداولها إعلاميا.

ولن نستطرد في التحليل أكثر ونترك بين يديكم، روابط الموقع الالكتروني لمشروع اخبار ميتر العراق والتي يمكن من خلالها الوصول الى كافة المؤشرات والاخبار التي تم رصدها.

للاطلاع على الاخبار والتقارير التي تم رصدها خلال شهر كانون الثاني ٢٠٢٤ يرجى زيارة الرابط التالي:

https://iraq.akhbarmeter.org/search

للاطلاع على مؤشرات القنوات والوكالات الإعلامية يرجى اتباع الرابط ادناه:

https://iraq.akhbarmeter.org/publishers

نهتم بتطوير منهجية عملنا وادائنا من خلال الاستماع الى آراء الخبراء والمختصين، للتواصل معنا يرجى اعتماد أحد الوسائل التالية: -

رقم الهاتف: 07702111332

البريد الإلكتروني: iraq@akhbarmeter.org